

دعم الاقتصاد
الفلسطيني.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة دولة فلسطين حول الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،
- وإذ يشير إلى استمرار التدهور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بسبب الممارسات التعسفية الإسرائيلية والتصعيد العسكري إلى جانب سياسات الحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني،
- وإذ يُقدر المجلس الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وحاجته الماسة للدعم والمساندة في مواجهة التدهور الاقتصادي الناشئ عن الحصار والعدوان،

يقرر

- 1- دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني لتمكينه من مواجهة مشاكل الفقر والبطالة الناشئة عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتخفيف حدة المعاناة الاقتصادية والإنسانية السائدة في الأراضي الفلسطينية.
- 2- تقديم الشكر والتقدير للدول العربية لمساهمتها الفاعلة في مؤتمر باريس للدول المانحة والدعوة إلى الإسراع في تنفيذ مقرراته بما ينعكس إيجاباً على دعم وتنمية الاقتصاد الفلسطيني ومساندة جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية وتعزيز قدراتها في جميع المجالات.
- 3- توجيه الشكر للدول العربية التي التزمت بتنفيذ قرار القمة العربية د.غ.ع رقم 200 بتاريخ 2000/10/22، القاضي بإعفاء المنتجات الفلسطينية من كافة الرسوم الجمركية

- والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل، والطلب من الدول العربية التي لم تنفذ القرار الإسراع في تنفيذه.
- 4- توجيه الشكر إلى الهيئات المالية العربية والإسلامية ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني بما يمكنه من تحقيق أهداف التنمية وإعادة البناء والإعمار للاقتصاد الفلسطيني.
- 5- الطلب من الأمانة العامة الإسراع في عقد المنتدى الاقتصادي العربي لدعم الاقتصاد الفلسطيني والعمل على توفير الشروط الضرورية لنجاح المنتدى، ودعوة كافة الدول العربية ومؤسسات القطاع الخاص في هذه الدول للمشاركة الفاعلة في أعمال المنتدى.
- 6- الترحيب بعقد مؤتمر فلسطين للاستثمار في مدينة بيت لحم خلال الفترة 21-23 مايو/ أيار 2008.

(ق.ق: 442 د.ع (20) - 2008/3/30)

- خطـة تطـوير
التعليم في الوطن
العربي.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام حول العمل العربي المشترك،
▪ وعلى خطة تطوير التعليم في الوطن العربي المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
▪ وعلى قرار المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته الاستثنائية (يوليو/تموز 2007) رقم (م ع/دأس 4/ق1)،
▪ وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1711 - د ع 80 - 2007/9/6)،

▪ وعلى قرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رقم (م ت/د86/و7-أ) الصادر عن الدورة (86) التي عقدت خلال الفترة 7-11 سبتمبر/أيلول 2007 بالقاهرة،

▪ وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق1715/4-دع 81 - 2008/2/14)،

- وإذ يقر بالأهمية القصوى لعملية تطوير التعليم والإصلاح التربوي كجزء من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتكامل، والاهتمام بالتربية على أسس المعرفة والمواطنة وحقوق الإنسان،
- وإذ يؤكد على أن التعليم يعد أحد الركائز الأساسية للوصول إلى التنمية الشاملة، والعامل الرئيسي للسلم وتعزيز الأمن الوطني والقومي العربي،

يقرر

- 1- اعتماد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.
- 2- الإشادة بجهود الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إعداد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.
- 3- دعوة الدول العربية الأعضاء إلى تنفيذ ما ورد في الخطة، وتوفير التمويل اللازم لإنجازها على المستوى الوطني (القطري) وتقديم كافة أنواع الدعم المطلوب لضمان نجاحها حسب الإمكانيات المتاحة لكل دولة.
- 4- تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة بمتابعة تنفيذ الخطة وعرض تقرير إنجاز في هذا الشأن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لرفعه إلى القمة القادمة.

5- تدعيم موازنة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ضوء البرامج والأنشطة المدرجة لأغراض تنفيذ الخطة وبما يعزز قدراتها على متابعة تنفيذها وفق ما يراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.

(ق.ق: 443 د.ع (20) - 2008/3/30)

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
 - وعلى قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (3) د.ع 31 - 2007/2/28،
 - وعلى قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (3) د.ع 32 - 2008/3/5،
 - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق) 5/1715- د.ع 81-2008/2/14،
- وإذ يؤكد على ضمان تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية وأمنة لكافة المواطنين، وصولاً لمجتمع عربي صحي وسليم ومعافى،

يقرر

- 1- تثمين جهود مجلس وزراء الصحة العرب والأمانة العامة في مجال تطبيق المشروع العربي لتحسين جودة المؤسسات الصحية.
- 2- دعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء هيئات وطنية للجودة واعتماد المؤسسات الصحية.
- 3- الطلب من مجلس وزراء الصحة العرب بالتنسيق مع الأمانة العامة متابعة تنفيذ القرار وإعداد تقارير دورية حول مدى

المشروع العربي
لتحسين جودة
المؤسسات الصحية.

التقدم في تطبيق المشروع العربي لتحسين جودة المؤسسات الصحية، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق.ق: 444 د.ع (20) - 2008/3/30)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد استماعه إلى عرض رئيس وفد جمهورية الصومال حول تدهور أوضاع المؤسسات التعليمية في جمهورية الصومال،

- وإذ يشيد بالدعم الذي قدمته بعض الدول العربية وخاصة جمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية لتحسين أوضاع التعليم في الصومال،
- وإذ يؤكد على أهمية الاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم للنهوض بأوضاع التعليم في مؤسسات جمهورية الصومال،

يقرر

- 1- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم بمختلف أشكاله لإعادة بناء المؤسسات التعليمية التي دمرتها الحرب في الصومال.
- 2- دعوة وزارات التعليم في الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدات الفنية إلى جمهورية الصومال في مجالات التدريب والتأهيل للمعلمين، وتطوير المناهج الدراسية، وزيادة المنح الدراسية في مختلف الجامعات والمعاهد العليا العربية.

(ق.ق: 445 د.ع (20) - 2008/3/30)

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

دعم المؤسسات التعليمية في جمهورية الصومال.

الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- واستناداً إلى كافة قراراته بشأن الوضع المالي وآخرها قرار
قمة الرياض رقم 402 بتاريخ 2007/3/29،

يقرر

- أولاً: دعوة الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة
على مستوى القمة وآخرها قرار قمة الرياض بشأن الوضع
المالي للأمانة العامة خاصة فيما يتعلق بالاتي:-
- 1- ضرورة تقيد الدول الأعضاء بسداد مساهماتها كاملة خلال
الأشهر الثلاث الأولى من السنة المالية وفقاً لنص المادة
(29) من النظام المالي، وبعملة الموازنة.
 - 2- التزام الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بسداد 10%
من هذه المتأخرات سنوياً تضاف إلى حصة الدولة
السنوية.
 - 3- الطلب من الدول الأعضاء المتحفظة على نسب مساهماتها
الحالية في موازنة الأمانة العامة سحب هذه التحفظات.
 - 4- سداد الدول الأعضاء لمساهماتها في الاحتياطي العام
للأمانة العامة اعتباراً من موازنة 2006 وفقاً لنص
المادتين 23 ، 24 من النظام المالي للأمانة العامة بجامعة
الدول العربية.
 - 5- معالجة موقف الدول غير القادرة على دفع مساهماتها
المقررة في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
والطلب إلى هذه الدول سداد حصتها في موازنتي عام
2006 و 2007.
- ثانياً: أ- اعتماد مبلغ خارج موازنة الأمانة العامة بمقدار مليون دولار
لتغطية النفقات المتعلقة باستمرار عمل بعثة الجامعة العربية في
العراق يتم توزيعه على الدول الأعضاء وفق نسب مساهماتها في
موازنة الجامعة على أن يتم سداد هذا المبلغ فوراً.

ب- تقديم الشكر للدول العربية التي قامت بتسديد مساهماتها لتغطية النفقات الخاصة بفتح بعثة الجامعة العربية في العراق ودعوة الدول التي لم تسدد مساهماتها الإسراع بتسديدها.

(ق.ق: 446 د.ع (20) - 2008/3/30)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وبناء على مداولات القادة العرب خلال جلسة العمل المغلقة

بتاريخ 2008/3/29،

يقرر

اعتماد موازنة سنوية لجامعة الدول العربية بمبلغ 46295221,00 دولار أمريكي بدلا من 36295221,00 دولار أمريكي (بزيادة مقدارها عشرة مليون دولار) اعتباراً من موازنة العام القادم (2009).

(ق.ق: 447 د.ع (20) - 2008/3/30)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديراً للجمهورية العربية السورية، لاستضافتها الكريمة

لأعمال الدورة العادية (20) لمجلس الجامعة على مستوى

القمة، ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

- وبناء على مشاورات القادة العرب في جلسة العمل المغلقة

بتاريخ 2008/3/29،

يقرر

1- توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى الجمهورية العربية السورية رئيساً وحكومة وشعباً، على حفاوة الاستقبال

موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

توجيه الشكر والتقدير للجمهورية العربية السورية لاستضافتها القمة العادية (20) في مدينة دمشق.

وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية.

2- الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لفخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية للجهود الكبيرة الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق: 448 د.ع (20) - 2008/3/30)

- موعد ومكان الدورة العادية (21) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
 - استناداً إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لرئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة،
 - وبناء على الاتفاق الذي تم بين دولة قطر وجمهورية الصومال بشأن استضافة القمة العربية القادمة،
 - وفي ضوء مشاورات القادة العرب في جلسة العمل المغلقة مساء يوم 2008/3/29،

يقرر

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (21) برئاسة دولة قطر في الدوحة خلال شهر مارس/آذار 2009.

(ق.ق: 449 د.ع (20) - 2008/3/30)

ق/20/08/03-52ع(0254)

إعلان دمشق

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية العشرين بدمشق، عاصمة الجمهورية العربية السورية، يومي 22 و 23 ربيع الأول 1429هـ الموافق ليومي 29 و 30 مارس/ آذار 2008، والذي يتواكب مع تتويج دمشق عاصمة للثقافة العربية لعام 2008.

وتأكيداً لإيماننا العميق بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وبضرورة العمل على تحقيق أهدافها وتعزيز دورها في مختلف المجالات والالتزام بالجدية في عملنا الجماعي العربي،

وانطلاقاً من تقييمنتنا للوضع العربي العام وحاجتنا الملحة لمواجهة الأخطار التي تحيط بأممتنا وتزعزع استقرارها وتهدد أمنها القومي، واستجابة لمتطلبات الرأي العام العربي في استنهاض التضامن والوفاق العربي وتطوير وتحديث آليات العمل العربي المشترك،

وحرصاً منا على تعزيز الهوية العربية ومقوماتها الثقافية والحضارية في ظل المخاطر التي تهدد بإعادة رسم خرائط المنطقة وتهميش الهوية العربية وتقويض الروابط التي تجمعنا،

وانطلاقاً من مسؤوليتنا في الارتقاء بعلاقاتنا العربية وتمتين أواصرها وترسيخ أسسها بما يدعم الأهداف العليا للأمة ويحقق تطلعات شعوبها ويحفظ أمنها القومي ويصون كرامتها وعزتها،

واقتراناً بضرورة إرساء قواعد جديدة للنظام الدولي على أسس تؤمن تحقيق العدالة والاحترام في العلاقات بين الدول والالتزام بالشرعية الدولية،

ورغبةً في إرساء جسور الحوار والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، والعمل على مزيد من الانفتاح على الفضاءات والتكتلات الدولية لبناء شراكات متوازنة وتحقيق مصالح مشتركة ورفاهية الشعوب ونمائها، والمساهمة في استتباب الأمن والسلم الدوليين،

نعلن عزمنا على:

- الالتزام بتعزيز التضامن العربي بما يصون الأمن القومي العربي ويكفل احترام سلامة كل دولة عربية وسيادتها وحققها في الدفاع عن نفسها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتنفيذ قرارات القمم العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، وتعزيز دور جامعة

- الدول العربية بما يُمكنها من تحقيق الأهداف التي تصبو إليها الأمة العربية، ودعم الخطوات التي اتخذت في إطارها لتطوير منظومة العمل العربي.
- العمل على تجاوز الخلافات العربية - العربية من خلال الحوار الجاد والمتعمق وتلافي أوجه القصور في بعض جوانب عملنا العربي المشترك.
 - تغليب المصالح العليا للأمة العربية على أي خلافات أو نزاعات قد تنشأ بين أي من بلداننا العربية، والتصدي بحزم وحسم لأي تدخلات خارجية تهدف إلى زيادة الخلافات العربية وتأجيجها، وذلك في إطار الالتزام بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية والنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي والقرارات الصادرة عن القمم العربية.
 - الوقوف معاً في وجه الحملات والضغط السياسية والاقتصادية التي تفرسها بعض الدول على أي من دولنا العربية، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذه الحملات والضغط.
 - توحيد الموقف العربي إزاء مختلف القضايا التي تُطرح في المؤتمرات والمحافل الدولية.
 - إيلاء اللغة العربية اهتماماً ورعاية خاصة باعتبارها وعاء للفكر والثقافة العربية، ولارتباطها بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا، لتكون مواكبة للتطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات ولتصبح أداة تحديث في وجه محاولات التغريب والتنشويه التي تتعرض لها ثقافتنا العربية.
 - تحقيق تعاون أوثق في ظل المسؤولية المشتركة لدعم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة، والعمل على إنجاح القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تم إقرارها في قمة الرياض والتي قررت حكومة دولة الكويت استضافتها في مطلع عام 2009، وتأكيد مشاركة دولنا الفعالة في هذه القمة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- وفي مواجهة التحديات التي تحقّق بأمتنا العربية حالياً، قررنا العمل في العديد من القضايا وفي مقدمتها ما يلي:
- مواصلة تقديم كل أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية التي تقوض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والإفراج عن المعتقلين

والمختطفين العرب من السجون الإسرائيلية كافة، والتأكيد على وحدة الصف الفلسطيني لتمكينه من صون قضيته وحقوقه.

- التحذير من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة الحصار وإغلاق المعابر وتصعيد الاعتداءات وبشكل خاص على قطاع غزة واعتبار هذه الجرائم الإسرائيلية جرائم حرب تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها ومطالبة إسرائيل - الدولة القائمة بالاحتلال - بالوقف الفوري لهذه الممارسات العدوانية ضد المدنيين وكذلك ممارستها في القدس المحتلة، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء هذا الوضع، وحث كل الأطراف المعنية للعمل على فك الحصار وفتح المعابر لتوفير المتطلبات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

- العمل على إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط والذي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد بما يكفل استعادة الحقوق العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة.

- التأكيد على أن استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة.

- القيام بإجراء تقييم ومراجعة للاستراتيجية العربية وخطة التحرك إزاء مسار جهود إحياء عملية السلام تمهيداً لإقرار خطوات التحرك العربي المقبلة في ضوء هذا التقييم.

- الإعراب عن الدعم والتقدير للجهود العربية وخاصة جهود الجمهورية اليمنية بقيادة السيد الرئيس علي عبد الله صالح وللمبادرة اليمنية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية تأكيداً لوحدة الصف الوطني الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة، والتأكيد على ضرورة استمرار الجهود العربية وكذلك استمرار التنسيق مع الأمين العام لتحقيق هذا الهدف.

- الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً والتمسك بهويته العربية والإسلامية وضرورة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والإسراع بإنهاء الوجود الأجنبي وضمان الأمن والاستقرار والسيادة الكاملة للعراق، ودعوة الأشقاء في العراق إلى الوقف الفوري

- لإرقاء الدماء والحفاظ على أرواح المواطنين الأبرياء ومصالحهم، واعتماد الحوار لتجاوز الخلافات والتوصل إلى التوافق والمصالحة الوطنية العراقية.
- التمسك بالمبادرة العربية لمساعدة لبنان على الخروج من أزمتته، ودعم جهود الأمين العام لتشجيع الأطراف اللبنانية على التوافق فيما بينها لتجاوز هذه الأزمة، بما يصون أمن ووحدته واستقرار لبنان وازدهاره.
 - تأكيد التضامن العربي مع سورية الشقيقة إزاء ما يُسمى "قانون محاسبة سورية" باعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.
 - تشجيع الاتصالات الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى عبر الإجراءات القانونية والوسائل السلمية لاستعادة الإمارات لهذه الجزر حفاظاً على علاقات الأخوة العربية الإيرانية، ودعمها وتطويرها.
 - التأكيد على وحدة السودان وسيادته واستقراره وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعم جهود تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ومعالجة الأوضاع في دارفور، ودعوة كافة الأطراف الإقليمية والدولية إلى مساعدة الحكومة السودانية لتحقيق السلام وإعادة الأمن والاستقرار في السودان.
 - التأكيد على وحدة الصومال وسيادته واستقراره وتجديد الدعم للمصالحة الوطنية الصومالية، ومساعدته على تجاوز هذه الأزمة.
 - تأكيد الحرص على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، ودعم جهود التنمية فيها.
 - إن تصاعد الهجمة الشرسة على الإسلام وتنامي ظاهرة العداء للإسلام مبعث قلق كبير، لاسيما حين نرى الإساءة للمسلمين تتنامى في بلدان كانت تتسم بالتعددية وتقبل الآخر. إن حالة الاستقطاب الحاد التي يشهدها العالم تستوجب العمل بجهد أكبر لتضييق الفجوة التي تتسع بين الثقافات والحضارات، ومن هذا المنطلق فإن التعاون بين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات ذات الصلة أمر هام لمواجهة هذه الظاهرة وكذلك مواجهة الجهل والعنصرية المتزايدة إزاء الإسلام الذي يدعو إلى الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر.

- التأكيد على إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ومواصلة التصدي للإرهاب لاستئصاله وإزالة أسبابه وإدانة الافتراءات والمحاولات المشبوهة للربط بين الإرهاب والعرب والمسلمين، وتجديد الدعوة لعقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب وتبيان أسبابه ودوافعه، وضرورة التمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.
- العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ودعوة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بالانضمام الفوري إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية إلى رقابة الوكالة الدولية، والتأكيد على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ق/20/(03/08)-29-خ(0231)

خطاب

فخامة الرئيس / بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

في الجلسة الافتتاحية

أصحاب السيادة والسمو..

الأمين العام لجامعة الدول العربية..

أيها الأخوات والإخوة..

أرحب بكم أصدق ترحيب باسمي وباسم الشعب العربي السوري، في بلدكم سورية الذي يستقبلكم بكل الحب والتقدير والأمل في أن يكون هذا اللقاء بين الأشقاء لقاء خير للأمة العربية التي يتطلع أبنائها لتحقيق التضامن والكرامة والازدهار في فترة صعبة من تاريخها الحديث. إن انعقاد هذه القمة العربية في سورية في هذه المرحلة الحرجة هو شرف ومسؤولية كبرى نعز بها انطلاقاً من إيماننا بأهمية العمل العربي المشترك وحيويته لأمتنا العربية المتطلعة لأخذ مكانها اللائق في عالم اليوم.

ولقد عملنا بكل إمكاناتنا على تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح هذه القمة وسعينا لتجاوز الكثير من العقبات التي تعترض سبيلها. لاسيما وأنا ندرك جميعاً صعوبة المرحلة ودقة التطورات التي تشهدها منطقتنا، بحيث لا نغالي إذا قلنا إننا لم نعد على حافة الخطر بل في قلبه ونلمس آثاره المباشرة على أقطارنا وشعوبنا. وكل يوم يمر دون اتخاذ قرار حاسم يخدم مصلحتنا القومية يجعل تفادي النتائج الكارثية أمراً بعيد المنال.

ومهما تكن آراؤنا حول طبيعة هذه الأخطار وأسبابها وسبل مواجهتها، (ومن الطبيعي أن يحمل أبناء الأسرة الواحدة أفكاراً متعددة تجاه القضية الواحدة) فإن مما لا شك فيه أننا جميعاً في قارب واحد أمام أمواجه العاصفة، وأنه لا بديل لنا عن التشاور والتضامن والعمل المشترك لتوحيد صفوفنا واستعادة حقوقنا وإنجاز التنمية لبلداننا.

فنحن نعيش اليوم في عالم يشهد تحولات بالغة الأهمية ترسم اتجاهاتها القوى الدولية الكبرى، مما دفع العديد من دول العالم لتشكيل تجمعات إقليمية تدعم قوتها وتعزز مصالحها، حتى ولو لم يكن هناك أي جامع آخر فيما بينها، فحري بنا أن نجتمع ونتعاون ونحن نشكل تجمعا قومياً طبيعياً يمتلك كل عوامل النجاح التي تتجاوز ما يمكن أن يملكه أي تجمع آخر في العالم. خاصة أننا نعيش جملة من التحديات التي تهدد تماسك بنياننا الداخلي وتجعل من بعض أقطارنا العربية ساحات مفتوحة لصراع الآخرين عبر الصراع بين أبنائه، أو هدفاً للعدوان والقتل والتدمير من قبل أعدائنا.

ولا شك أن هناك عقبات تواجه رغباتنا وتطلعاتنا إلى تحقيق ما نريد ذلك أنه، وعلى الرغم من اتفاقنا في معظم الأحيان حول الأهداف، فإن ثمة تقديرات متباينة في الرؤية وطريقة المعالجة. وهذا ليس مشكلة عندما يتوفر الحوار الصادق.. فحوارنا وعمق قناعتنا بضرورة المبادرة إلى اتخاذ مواقف فاعلة ستزودنا بالقدرة على تجاوز الصعاب من خلال معالجتها بواقعية وصراحة أخوية وبتطلع صادق نحو المصلحة العربية العليا.

أيها الأخوة الأعزاء،

عُقدت قمم عديدة خلال العقود الماضية، البعض منها أتى في مراحل مفصلية، نجحنا في مواقع ومراحل ولم ننجح تماماً في أخرى.. وإذا كان الوضع العربي غير مرضٍ لنا فهذا لا يرتبط بالقمم بحد ذاتها، بمقدار ما يرتبط بسياق العلاقات العربية - العربية والظروف التي أحاطت بها في الماضي والحاضر والتي انعكست نتائجها على القمم العربية. ومع ذلك تمكنا في محطات عديدة من تبني مواقف تعبر عن مصالح الأمة العربية عندما توفرت الإرادة لذلك. وإذا كانت الحروب والاحتلالات هي من أخطر القضايا التي واجهتنا خلال العقود الماضية، فإن معركة السلام لم تكن أقل أهمية منها. ولقد أدركنا جميعاً أهمية السلام منذ سنين طويلة وعبرنا عن ذلك بكل الأوقات وبطرق مختلفة، ابتداءً من إعلاننا منذ أكثر من ثلاثة عقود إيماننا بالسلام العادل والشامل واستعدادنا لإيجازه، مروراً بمؤتمر مدريد عام 1991، وصولاً إلى مبادرة السلام العربية عام 2002 والتي شكلت تعبيراً واضحاً لا لبس فيه عن نيتنا كدول عربية مجتمعة لتحقيق السلام، إذا ما أبدت إسرائيل استعدادها الفعلي لذلك.

وعلى الرغم مما قمنا به، "وإذا وضعنا جانباً سلوك إسرائيل العدواني عبر تاريخها، فكيف كان الرد الإسرائيلي على هذه المبادرة؟ مباشرة بعد المبادرة قامت إسرائيل باجتياح الضفة الغربية وحصار شعبنا الفلسطيني وقتل الأطفال والنساء، وكلنا يتذكر مجزرة جنين ومئات الشهداء الذين سقطوا فيها، واستمرت في بناء المزيد من المستوطنات، وأقامت الجدار العنصري العازل، وأتبع ذلك بالعدوان على سورية ولبنان وأمعنت في تنفيذ الاغتيالات السياسية، وعملت بدون توقف على دفع الرأي العام الإسرائيلي باتجاه المزيد من التطرف والتزمّت تجاه العرب ورفض الاستجابة لمتطلبات السلام العادل والشامل، بما يتوافق مع سياساتها المعادية للسلام، كل ذلك تحت أنظار العالم وعدم قدرته على اتخاذ أي موقف فاعل وحاسم لردعها عن أعمالها،

وتحت عنوان ضمان أمن إسرائيل كذريعة تروّجها إسرائيل ومن يدعمها لتبرير أعمالها العدوانية.

وبمعزل عن طرح مفهوم الأمن من جانب واحد وكأن أمن العرب لا يؤخذ في الحسبان، والذي يثبت النظرة العدوانية تجاه العرب أفراداً ودولاً، فإننا نؤكد بأن الأمن لن يتحقق لأحد إلا من خلال السلام، وليس من خلال العدوان والحروب التي لن تجلب سوى المزيد من الآلام، والسلام لن يأتي إلا من خلال الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق كاملة، وهذا يعني بأن الطرح الإسرائيلي للأمن أولاً، غير قابل للتحقيق، لأن الاحتلال يناقض الأمن والسلام معاً، ولأن الأمن إن لم يكن متبادلاً ويشمل الجانب العربي فهو مجرد وهم لا وجود له، إلا إذا كان أصحاب هذا الطرح يفترضون أو ينتظرون من أصحاب الأرض أن يسلموا بالاحتلال، وأن يقبل الأحرار بالتحول إلى عبيد. ومن استقراء تجارب التاريخ نرى هزيمة هذا المنطق، وإن وجد في بعض اللحظات فهو مؤقت ومخادع ولا يليه سوى المزيد من الحروب والدمار والندم..

وإذا كنا لم نوفر فرصة إلا وعبرنا فيها، على المستوى العربي، عن رغبتنا في السلام، وآخرها كان من خلال مشاركتنا في مؤتمر أنابوليس، فإن إسرائيل انتهزت كل الفرص أيضاً، لكن لتثبت العكس تماماً، لتثبت غطرستها ورفضها تطبيق القرارات الدولية ولتبرهن عن تجاهلها لحقوقنا ولكل مبادراتنا من أجل السلام.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل نترك عملية السلام والمبادرات رهينة لأهواء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أم نبحث عن خيارات وبدائل من شأنها تحقيق السلام العادل والشامل والكفيل بإعادة الحقوق كاملة دون نقصان. أي هل نقدم مبادرات غير مشروطة يختارون منها ما يشاؤون ومتى شاؤوا، هل تتأثر مبادراتنا بالسياسات العدوانية، أو بالمجازر الإسرائيلية أم هي طروحات مطلقة غير مرتبطة بتوقيت أو بظرف؟

وإن لم يكن في هذه الطروحات الآتفة أي دعوة للهروب إلى الأمام من خلال الحروب على الطريقة الإسرائيلية، فليس فيها بكل تأكيد أي قبول للهروب إلى الوراء من خلال الخضوع والإذعان للإملاءات الإسرائيلية، بل هي دعوة لمراجعة مضامين خياراتنا الإستراتيجية والبحث عن الموقف المتوازن الذي يوائم ما بين متطلبات السلام العادل والشامل، وما يعنيه من عودة الأراضي المحتلة وضمان الحقوق المشروعة من جانب، وما بين توفير الحد الأدنى من عناصر الصمود والمقاومة، طالما أن إسرائيل ترفض السلام وتستمر في العدوان، من جانب آخر.

وهانحن اليوم نجتمع ودماء شهداء مجازر إسرائيل بل محارقتها كما هم أطلقوا عليها في غزة لم تجف بعد أمام صمت العالم وغضب الإنسان العربي وأمام استنكار صاحب كل ضمير حي.

وإننا إذ نعبّر عن ألمنا وإدانتنا لما يتعرض له شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة الغربية من قتل وحصار ودمار بفعل آلة القتل الإسرائيلية، وعن حزننا لما آلت إليه الأوضاع على الساحة الفلسطينية من انقسام وفرقة، فإننا نرى أن الأولوية يجب أن تكون للحوار بين الفلسطينيين. ونقول للأخوة الفلسطينيين إن عدوكم سيستغل أي انقسام من أجل تنفيذ المزيد من المجازر بحقكم وبحق أبنائكم وهو لا يفرق بين أي عربي، سواء كان فلسطينياً أو من أي قطر عربي آخر. فلا تقنّعوا في وهم أن يفرق بين فلسطيني وآخر أو بين الضفة وغزة ولا بين منظمة وأخرى. كل هذا يستحق منكم التسامي على أي سبب للخلاف مهما كبر شأنه، فوحدة الموقف العربي وفاعليته، بشأن القضية الفلسطينية يتأثر بالضرورة بوحدة موقفكم، فهي ضمانتكم وضمانة شعبكم وقضيتكم وهي الطريق الوحيدة لاستعادة حقوقكم، وفي مقدمتها استعادة الأرض وعودة اللاجئين، ونعبّر هنا عن تقديرنا لجهود الأشقاء في اليمن ودعماً للمبادرة اليمنية لاستئناف الحوار والتي نراها إطاراً مناسباً للاتفاق بين الأطراف الفلسطينية، كما ندعو للعمل على الكسر الفوري للحصار المفروض على غزة من قبلنا كدول عربية أولاً كمقدمة لطلب ذلك من دول العالم.

وفي إطار الحديث عن الحقوق فإننا نؤكد في سورية على أن السلام لن يتحقق إلا بعودة الجولان كاملاً حتى خط الرابع من يونيو/حزيران عام 1967، وأن المماثلة الإسرائيلية لن تجلب لهم شروطاً أفضل ولن تجعلنا قابليين للتنازل عن شبر أو حق. وما لم يتمكنوا من الحصول عليه من تنازلات من قبل سورية سابقاً، لن يحصلوا عليه لاحقاً. أما الرهان على الزمن بهدف انتفاء الحقوق بالتقادم أو بالنسيان فلقد ثبت عدم جدواها، لأن الزمن أنتج أجيالاً أكثر تمسكاً بالأرض والتزاماً بالمقاومة.

أما في لبنان فإننا نشعر بالقلق للأوضاع التي يمر بها والانقسام الداخلي الذي يحول حتى الآن دون الاتفاق على قواسم وطنية مشتركة. وعلى الرغم مما يُثار حول هذه الأوضاع، فإننا نؤكد حرصنا على استقلال لبنان وسيادته واستقراره. وانطلاقاً من الشفافية التي تجمع بيني وبين إخوتي قادة الدول العربية فإنني أرى من الضروري أن أوضح ما أثير حول ما يسمى بالتدخل السوري في لبنان، والدعوات والبيانات والضغطات لإيقافه. وأقول لكم بكل صدق بان ما يحصل

على الواقع هو عكس ذلك تماماً. فالضغوطات التي مورست وتمارس على سورية منذ أكثر من عام وبشكل أكثر كثافة وتواتراً منذ عدة أشهر، هي من أجل أن تقوم سورية بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان. وكان جوابنا واضحاً لكل من طلب منا القيام بأي عمل يصب في هذا الاتجاه، وهو ما سأؤكدده أمام هذه القمة، أن مفتاح الحل بيد اللبنانيين أنفسهم، لهم وطنهم ومؤسساتهم ودستورهم ويمتلكون الوعي اللازم للقيام بذلك، وأي دور آخر هو دور مساعد لهم وليس بديلاً عنهم. ونحن في سورية على استعداد تام للتعاون مع أي جهود عربية أو غير عربية في هذا المجال، شريطة أن تركز أي مبادرة على أسس الوفاق الوطني اللبناني، فهو الذي يشكل أساس الاستقرار في لبنان وهو هدفنا جميعاً.

أما العراق الشقيق الذي يعاني أوضاعاً قاسية فإنه يتطلب منا تضافر الجهود لدعمه ومساعدته في تحقيق سيادته وأمنه واستقراره، على أساس من الوحدة الوطنية التي تضم جميع مكونات الشعب العراقي، نقطة البدء فيها تحقيق المصالحة الوطنية بين أبنائه وصولاً إلى تحقيق الاستقلال الكامل وخروج آخر جندي محتل.

ولاشك أن استقرار العراق يعني جميعاً فمن غير الممكن أن تستقر منطقتنا العربية بشكل خاص والشرق الأوسط، وربما أبعد، بشكل عام، والعراق مضطرب كما هي حاله اليوم، واستقراره مرتبط بوحدة والتي ترتبط بدورها بهويته وانتمائه العربيين. وفي هذا الجانب، فإننا نحمل مسؤولية تعزيز الحضور العربي في العراق بالتعاون والتنسيق مع حكومته. إذ على الرغم من أهمية الدعم الدولي والإقليمي، فكلاهما لا يشكل بديلاً لدورنا في الحفاظ على استقرار العراق وعرويته.

ونؤكد على وحدة السودان وسيادته واستقراره، وندعو إلى دعم جهود الحكومة السودانية في معالجة الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور وتحقيق السلام وإعادة الأمن والاستقرار إليه، بعيداً عن التدخلات الخارجية في شؤون السودان الداخلية، ونرفض أي محاولات لفرض حلول أو توجهات عليه تحت ستار الحالة الإنسانية.

كل ما سبق يدفعنا لبناء أفضل العلاقات مع دول الجوار التي تجمعنا بها روابط تاريخية ومصالح مشتركة، بهدف تحقيق الاستقرار في منطقتنا وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة، ونؤكد على ضرورة حل أي مشكلات تنشأ بينها من خلال الحوار المباشر والتواصل المستمر الكفيلين بإزالة أسباب الخلاف وتبديد القلق تجاه النوايا.

وفي خضم القضايا الكثيرة التي تشغلنا تأتي ظاهرة الإرهاب كواحدة من التحديات الراهنة التي تواجهنا. وفي الوقت الذي نعبر عن إدانتنا للممارسات الإرهابية التي تستهدف الأبرياء ووقوفنا الحاسم ضد الإرهاب، فإننا نؤكد على اعتبار مقاومة الاحتلال حقاً مشروعاً للشعوب تكفله المواثيق الدولية والأعراف الإنسانية، كما نؤكد على اعتبار إرهاب الدولة الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا العربي يمثل أكثر أشكال الإرهاب فظاعة في العصر الحديث.

أيها الأخوة، أصحاب السيادة والسمو،

لقد شهدت العلاقات البينية العربية تنامياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، لاسيما على المستوى الاقتصادي، مع تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أن اتجاه الاستثمارات العربية نحو البلدان العربية يعد بمزيد من النمو. أما في الجانب الثقافي والتربوي فأمامنا الكثير من العمل في ظل هجمة خارجية ثقافية خطيرة، تؤثر على انتماء الأجيال الناشئة لثقافتهم القومية الأم. والمنطلق لأي إنجاز في هذا المجال، هو العمل على تمتين اللغة العربية على المستوى القومي باعتبارها الحامل الرئيسي لثقافتنا وانتمائنا وذاكرتنا وفقدانها يعني فقدان التاريخ، وبالتالي فقدان المستقبل. وأمام القمة مشروع لربط اللغة العربية بمجتمع المعرفة كي تكون لغتنا لغة للثقافة والحياة تحفظ كياننا وتصور هويتنا الحضارية.

ويجب أن نمضي في عملية الإصلاح الداخلي الذي يلبي متطلباتنا الوطنية والتنمية وينسجم مع معطياتنا الثقافية، وألا نتهاون في رفض أي شكل من أشكال التدخل في شؤوننا، مهما اتخذ من عناوين ومهما توسل من أساليب واعتمد من أدوات. فتجارب الأمس واليوم دللت كم كان مكلفاً فرض التغيير من الخارج وكم كان مكلفاً فرض نماذج سياسية أو اقتصادية مسبقة على الدول النامية.

أصحاب السيادة والسمو،

صحيح أن مدة القمة العربية تحسب بالأيام والساعات القليلة ولكنها محطة هامة نضيف فيها لبنات إلى البناء الذي ننشده، وصحيح أن العبرة ليست فيما نقوله في القمم بل فيما نفعله فيما بينها، ولكن القمة أساسية في تحديد الاتجاه الصحيح والسرعة الضرورية لكل ما سنقوم به لاحقاً، وصحيح أيضاً أننا في القول وفي الفعل منفتحون على التعاون مع الآخرين في هذا العالم،

ولكن الأكثر صحة أن هذا التعاون يثمر فقط عندما نعتمد على أنفسنا، فالقواسم المشتركة التي تجمع بيننا كعرب كثيرة وأساسية أما نقاط الاختلاف فعندما يجمعها إطار الحرص على أمتنا فلا بد للبناء المتين في مشروعنا العربي الذي نسعى لتحقيقه، أن يكتمل.

أكرر ترحيبي بكم، أيها الأخوة الأكارم، وأرجو لكم أطيب الأوقات في بلدكم وبين أهلکم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ق/20(03/08)-09-خ(0211)

خطاب

السيد عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

السيد الرئيس..

أصحاب الفخامة والسمو..

السيدات والسادة..

منذ أسابيع قليلة احتفلنا بدمشق عاصمة للثقافة العربية.. وهو تدشين مستحق لحاضرة الأمويين، التي تنبض أركانها بعبق العروبة وتاريخها .. وأعماق ثقافتها.

واليوم نجتمع في دمشق، في قمة تؤكد رسوخ ما أرسيتموه في قمة القاهرة عام 2000، بأن تعقد قمة سنوية – مهما كانت الظروف – يلتقي فيها العرب على أعلى مستوياتهم للتفكير والتدبر في أمور الأمة والتحديات التي تواجهها، والآمال التي تداعب نفوسنا نحن المواطنين العرب في غد أفضل على المستوى القومي وفي دور أرحب على المستوى الدولي.

وإذ أبدأ بأن أهني فخامة الرئيس بشار الأسد بمناسبة تبوئه مقعد رئاسة القمة العربية الدورية الثامنة، والقمة العشرين منذ عقدت أولها في أواخر الأربعينات في أنشاص بمصر .. أهنئه وأهنئ سوريا، وأتمنى بل وأثق، في أنها ستكون رئاسة تجمع وتوفق، وقمة تصلح وتتصلح، واجتماعاً يهدف إلى تضييد الجراح في الجسد العربي الدامي الذي صدق فيه قول المتنبي

رماني الدهر بالأرزاء حتى	فؤادي في غشاء من نبال
فصرت إذا أصابتني سهام	تكسرت النصال على النصال

وإذ أقدم التهنية الخالصة إلى الرئيس الأسد وأتمنى له التوفيق في قيادة عمل عربي جاد ومنتج، يسرني أن أعبر عن التقدير الكبير لخدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الذي ترأس القمة الماضية بكل ما هو معروف عنه من غيرة على عرويته وإخلاص لدينه، ولدعمه الكبير للجامعة العربية ودورها.

السيد الرئيس..

أصحاب الفخامة والسمو..

السيدات والسادة..

تعتقد هذه القمة والغيوم تملأ الجو العربي الذي أصبحت قتامته مضرب الأمثال، وباتت سلبياته تضرب في جذور النظام العربي وتخلق حالة من الالتباس السياسي، والإرتباك في

الأولويات، والإضطراب في العلاقات العربية، وتكبيد الحركة الجماعية نحو المستقبل والتي دعت إليها قمتكم في تونس عام 2004.

وقد صاحب ذلك إضطراب مواز في العلاقة العربية الجماعية مع الغرب الذي استغرفته، أو جزءاً كبيراً منه، نظرية صراع الحضارات التي ترجمت في موجات من العداء للعرب والمسلمين والشك في ثقافتهم ومقاصدهم، والرغبة في استئثارهم واشغالهم - وربما اهانتهم - وتجاهل حقوقهم واستهداف هزيمتهم.

وقد أدى ذلك كله إلى حالة غير مسبوقة من الخلل في الوضع الإقليمي، وهو خلل تعاني منه المنطقة العربية على وجه الخصوص.

وإذا نحن راجعنا موقف المشاكل السياسية والأمنية التي تشغلنا، أو وضع عملية التطوير والتحديث التي نشعر جميعاً بضرورتها، أو مدى التقدم الذي أحرزناه في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النتيجة في عمومها غير مرضية رغم نبضات من الانجاز هنا وهناك، وهو ما أعرضه على مقامكم في إطار التقرير الذي قدمته بعنوان "تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك..."، منذ قمة الرياض في مارس/آذار من العام الماضي وحتى هذا اليوم في دمشق، وفصلت فيه الوضع المتعلق بالأمور السياسية وتطورات مشاكلنا المعقدة من فلسطين إلى لبنان إلى العراق إلى السودان إلى الصومال وغيرها، وتحدثت عن الأمن الإقليمي، وعن مسيرة التطوير والتحديث، والمنحنى الذي خلفته نظرية وسياسة صدام الحضارات، بالإضافة إلى علاقات العالم العربي، ممثلاً في الجامعة العربية، مع مختلف التجمعات الدولية والإقليمية، وكذلك في مجال التواصل مع المغتربين العرب.

واليوم وبمناسبة انعقاد قمة دمشق، وتعلق عيون العرب وآذانهم بما يمكن أن يتم في إطار هذه القمة، والحال في العالم العربي هو ما تعلمونه، فاسمحوا لي أن أمضي في الحديث بكل صراحة لأقول.. إننا نعاني أزمة ثقة فينا، وفيما بيننا، نعم لقد وصل الأمر إلى درجة غير مقبولة من الاضطراب في العلاقات العربية، كما وصل إلى درجة غير مسبوقة في تلاعب قوى دولية بقضايانا وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ربما استخفافاً برد الفعل العربي، أو توقعاً له رداً مضطرباً متفاوتاً بين المعلن والخفي، وبين الحاسم والمتردد، مما أوقعنا في لجة من التناقضات والمتناقضات، وفي هذا أ طرح الموقف في إطار العناصر الآتية:

أولاً: إن أحد التحديات الكبرى أمامنا هو المواجهة التي أدت إلى سياسات مبنية على الشك والكراهية إزاء العالم الإسلامي وإلى قلبه في العالم العربي، وهو ما يضع على عاتقنا مسؤولية الدفاع عن ثقافتنا وهويتنا العامة، وضرورة الارتفاع إلى مستوى المسؤولية وعلاج أسباب الضعف والوهن الذي أصاب مجتمعاتنا وثقافتنا وبحث مبررات الاتهام الموجه إلينا، وليس مجرد انكارها.

ثانياً: اتصالاً بذلك، وبنفس القدر من الأهمية يأتي بطء عملية التطوير والتحديث في العالم العربي، إن تحديات القرن الحادي والعشرين تحديات من نوع جديد، إن هناك عولمة نشطة للاقتصاد والعلوم والثقافة، والتخلف عنها أو محاولة التصدي لها كما تدعو تيارات فكرية عاتية في العالم العربي هو من قبيل العبث السياسي الذي يجب أن يتوقف. ومن ثم فإن قضايا إصلاح التعليم والتوجه إلى منطق العلم وتطبيقاته، وإلى البحث العلمي وإبداعاته، والتعاون في مواجهة القضايا الجديدة وعلى رأسها تغير المناخ ومشاكل البيئة، وتأييد مسيرة الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ومواجهة الفقر، وتنمية دور المرأة، وتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كلها قضايا أساسية تتطلب مسيرة أكثر نشاطاً وجدية، كما طالبت وتعهدت وثيقة تونس التي أجمعتم على ضرورة تنفيذها بل وعرض تقرير عن حالة التنفيذ على القمة سنوياً، وهو التقرير المعروف عليكم وفق تقرير الأمين العام.

ثالثاً: في هذا فإن خلق وتنمية وتجذير المصلحة المشتركة واستثمار القواسم المشتركة بين المجتمعات العربية دولاً وقطاعات اقتصادية وتنموية يعتبر أمراً حيوياً وواجباً أساسياً، ولنا في هذا أسوة في باقي التجمعات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية من الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الإفريقي إلى الميركوسور إلى الآسيان وغيرها. إن التنمية الوطنية مطلوبة، ولكنها -وحدها- لن تستطيع الإبحار في محيط العولمة الذي يتطلب تجمعات اقتصادية تقوى على مواجهة تياراته العاتية والسباحة في مياهه الهادرة، وعليه فإن القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقرر لها أن تنعقد بالكويت في الأيام الأولى من 2009 يجب أن تشكل منطلقاً جديداً لتحقيق المصالح العربية في عصر العولمة، وخصوصاً بالاتفاق على الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي إلى السوق المشتركة بحلول عام 2020 كتاريخ مستهدف.

رابعاً: ويتصل بالمصلحة العربية وتنميتها وصيانتها، ضرورة التوقف عند العلاقات العربية العربية التي أصبحت مثلاً لما لا يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول، خاصة عندما تصر على القول بأنها دول شقيقة. إن الشعوب العربية تتوق إلى الاستقرار، إلى الأمن وإلى الأمان، تتوق إلى التواصل فيما بينها، وترفض أن تعاني بسبب سوء العلاقات الرسمية. إن شعوب الوطن العربي لا تؤيد أبداً أن تستشري الخلافات بين الدول العربية لتصبح نمطاً. هذا أمر هو الآخر يجب أن يتوقف. إن مصلحة الوطن العربي الجماعية وأمنه المشترك يجب أن تتمتع بأولوية حقيقية.. هذا إذا كان لهذا التكتل، أي التجمع العربي، أي الجامعة العربية أن تستمر وتزدهر.

خامساً: إن الأمن الإقليمي مهدد، ومعه الأمن العربي، ولا يجب أن نتسامح أو ندير ظهورنا لمشاكل كبرى تمس الكيان العربي ذاته دون وقفة أو وقفات حاسمة، تنبني على مواقف إيجابية تحفظ المصالح العربية وتحقق السلام والاستقرار في المنطقة كلها. إن المواقف القوية لا يمكن أن تضر طالما كانت رصينة عاقلة، والحفاظ على مصالحنا لا يصح أن يكون محل نقاش أو تردد.

وهنا أعطي المثال بما يتم على مسار السلام العربي الإسرائيلي، فقد قبلنا الطرح الأمريكي بعقد مؤتمر يطلق عملية سلام جديدة، وجرت تفاهات بشأنه وانهقد مؤتمر أنابوليس، واليوم لا نرى نتيجة تذكر أو حركة تطمئن، فالمفاوضات تراوح مكانها - بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة - والوضع بالنسبة لإخواننا في الأرض المحتلة غاية في السوء، والأخطر، الأخطر بكل المقاييس، هو استمرار سياسة الاستيطان الذي يهدف إلى، بل يقوم بالفعل بتغيير منتظم للتركيبة السكانية والتشكيل الجغرافي للأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس وهو ما يدمر فرص السلام تماماً.. كيف يمكن أن يُسكت على ذلك، كيف يمكن أن نسمح بإعطاء الانطباع الكاذب بآفاق تقدم لا يحدث، أو بالنقاط فتات لا يغني، أو بالتعامل مع مناورات تهدف فقط إلى فتح الطريق لتطبيع مجاني ينتفع منه طرف دون أن يقدم أي دليل واحد على وجود إرادة للسلام لديه.

إن موقفاً حاسماً من جانبنا في هذا الإطار لا يمكن أن يلومنا عليه أحد، وبالقسط فلن يلومنا عليه التاريخ. إننا طلاب سلام، وقد عرضنا السلام على إسرائيل فكانت النتيجة: "لا شيء"، ثم قالوا إن المطلوب هو الاعتدال والانشغال بالسلام، فذهب الجميع والجامعة العربية معهم إلى أنابوليس، ماذا كانت النتيجة -على الأقل حتى الآن - "لا شيء"،

والإرهاصات غير مطمئنة. إذاً هل نفهم من ذلك أن عرض السلام العربي غير مقبول؟ وأن الاعتدال لا يفيد.. هذا احتمال قائم. وحسن السياسة وحسن إدارة الأمور تقتضي الاستعداد والإعداد لتشكيل موقف جماعي ازاءه باعتبار أن القضية الفلسطينية قضية حقوق وضمير وتاريخ بل وأمن إقليمي شامل.

ويهمني وأنا أتحدث عن هذه المشكلة الرئيسية -أي السلام مع إسرائيل- أن أقول أن اجتماعاً دولياً لتقييم الوضع بعد أنابوليس، بعد مضي فترة معقولة على انعقاده يكون مهماً بل ضرورياً حتى لا تضيع الأمور في متاهات الدعايات الكاذبة والمناورات المزورة، ومن أجل هذا رحبت الدبلوماسية العربية بعرض روسيا الدعوة إلى مؤتمر يعقد في موسكو في الربيع القادم خاصة وأن تفاهات أنابوليس أكدت الدعم الدولي لإنهاء احتلال الجولان السوري وشيعة اللبنانية إضافة إلى الأرض الفلسطينية.

وفي كل الأحوال فإن اجتماعاً عربياً على مستوى وزراء الخارجية في منتصف 2008 يصبح أمراً أساسياً - لنقرر في ضوء الوضع آنذاك في أي اتجاه نتحرك، إذا كان هناك تقدم حقيقي يتوجب علينا أن ندعمه وأن نتحرك إلى الأمام، أما إذا كان الوضع سوف يرواح مكانه -كالمعتاد- فعلى أن نتخذ القرارات التي تناسب الموقف، ربما تكون قرارات مؤلمة كما يقولون، إلا أن الخيارات السياسية وإن كانت ليست بالكثيرة فهي ليست بالتأكيد منعدمة.

وفي هذا فإننا ننتظر لنرى ماذا يتحقق في الأسابيع القادمة في ضوء الوعد الذي قطعه الرئيس بوش وأكدته أكثر من مرة بشأن قيام الدولة الفلسطينية - الحرة والفاعلة - قبل نهاية عام 2008 على أرض فلسطين التي احتلت عام 1967، ولكننا مع الأسف نرى الوقت يجري دون أي دلائل تنير الطريق نحو هذا الهدف الكبير، وبخاصة في ظل سياسة الاستيطان التي تقوض وعد الرئيس بوش وتدنق صفارات الإنذار لنا جميعاً.

سادساً: هنا يأتي الموقف الفلسطيني الذي انقسم فزاد الأمور ضعفاً، كما زادها في نفس الوقت تعقيداً. وفي هذا أود أن أعرب عن الدعم والتقدير للجهود اليمنية وللرئيس على عبدالله صالح شخصياً في صدد محاولة تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية تأكيداً لوحدة الوطن الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطةً واحدة.

إن انقسام الوضع الفلسطيني يجب أن ينتهي وقد وصلنا إلى المنعطف الذي يجدر بنا فيه أن نضع المبادرة اليمنية والتأييد العربي لها موضع التنفيذ وكذلك تنشيط الحوار الذي دعت إليه.

سابعاً: لا يمكننا التحدث عن مشاكل الأمن الإقليمي، وعن الأمن العربي بمعزل عن الجهود المبذولة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وهو أمر تعاملت معه قرارات متكررة للقمم العربية، حيث تشير التطورات على الساحة الدولية إلى تراجع في التأييد لهذه الجهود أصاب محافل نزع السلاح الرئيسية سواء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار مما انعكس سلبياً على المصالح العربية، الأمر الذي يتطلب مواقف عربية متطورة توقف نزيف هذا التراجع، كما تتطلب وقفة حازمة مادامت إسرائيل ترفض الانضمام إلى أي من اتفاقيات أو معاهدات منع الانتشار، ولقد بدأت جهوداً منظماً لإعادة بناء الموقف العربي في هذه المسألة حفاظاً على المصالح الأمنية الجماعية، وعلى الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وبغية إبقاء باب الحوار مفتوحاً مع القوى الدولية المعنية إذا كانت مستعدة لأن تتخذ إزاء هذا الوضع مواقف إيجابية تساعد على التوصل إلى اتفاق يجنب المنطقة غوائل سباق تسلح لا بد سوف يحصل طالما استمرت سياسة ازدواجية المعايير ولي القانون الدولي لصالح الهيمنة النووية على الشرق الأوسط وعلى العالم العربي بصفة محددة.

ولكن يجب أن نعترف أيضاً أن التعامل مع موضوع الأمن الجماعي العربي بدأ في اتخاذ منحى أكثر جدية في ضوء المبادرة التي تقدمت بها مصر والسعودية في قمة الرياض حول الأمن العربي وأيدتها سوريا، وفي ضوء دخول مجلس الأمن والسلم العربي حيز النفاذ وإقرار نظامه الداخلي، ومهمتنا الآن بعد أن اكتملت آليات هذا المجلس أن نعمل على تفعيله وتنشيطه ليقوم بمهمته في التعامل مع النزاعات العربية ومع التهديدات القائمة والمتطورة للأمن العربي.

ثامناً: إن القضايا السياسية الكبرى التي تتغل كاهلنا تتطلب وضوحاً كاملاً في التعامل معها إنقاذاً للأمن العربي من الانهيار. وقد تعرضت منذ لحظات لوضع النزاع العربي الإسرائيلي، وأتعرض الآن لعدد آخر من المشاكل ذات الأهمية الخاصة.

إننا نتابع ما يجري في العراق بقلق كبير إذ يثور التساؤل هل عاد العراق إلى دائرة العنف الشديد والدماء الغزيرة التي تسيل على جوانب الطرق وفي أركان المدن.. إن

تمهيد الطريق إلى قيام العراق المستقر لا يمكن أن يتم والوضع الآن يبدو وكأنه يراوح مكانه، والشعور بالمواطنة الآمنة لا يزال شعوراً متردداً خائفاً. إن العراق الجديد، طبقاً لما أجمعت عليه قراراتكم، لن يقوم إلا بأن يكون العراق بلد كل مواطنيه لا فرق بين عربي وكرد، شيعي وسني، مسلم ومسيحي، تركماني أو صابئة... إلى آخر أطياف الشعب العراقي.. نعم لن يصح العراق إلا بوحدته أرضاً وشعباً ليكون جيشه جيش الجميع، وشرطته تخدم الجميع وقضاؤه ينشر العدل بين الجميع... إن صحة العراق هي في ثبات هويته وهوية العراق عربية، وهذا خط أحمر نقف جميعاً في هذه المؤسسة وقفة واحدة إزاءه. هكذا يجب أن يكون العراق الجديد.. الذي يجب أن يتحرر من كل وجود أجنبي.

وفي لبنان، توافقت آراء الجميع وفي الجامعة العربية على مبادرة واضحة تستهدف استقرار لبنان وحماية أمنه الاجتماعي ووحدته السياسية، وكم كنا نود مشاركة لبنان في هذه القمة التي دعي إليها، إلا أن غياب لبنان لا يعنى ألا نناقش هذه المشكلة التي تؤرق الجميع وتهدد أمن المنطقة والعلاقات فيها في حال استمرارها بل واشتغالها.

ولقد حققت المهمة العربية القائمة على المبادرة السابق الإشارة إليها بعض عناصر التقدم، إذ حددت عناصر الخلاف، وجمعت ممثلي الأطراف، وتوصلت إلي توافق على عدد من النقاط الأساسية، وأهم ما أدت إليه هو تأكيد التوافق الوطني على ترشيح العماد ميشيل سليمان لرئاسة الجمهورية، وكذلك بدء النقاش في الشكل العام للحكومة القادمة أي حكومة الوحدة الوطنية وهي أمر مرغوب، حتى من ناحية النفسية السياسية اللبنانية، أن يكون للبنان رئيس جمهورية وحكومة تجمع الأطياف جميعاً في ظرف أزمة وطنية تتطلب ذلك.

واعتقد أن هذا التقدم مهما كان حجمه يشكل أساساً كافياً للتحرك نحو انتخاب رئيس للجمهورية ليقود عملية التوافق اللبناني، وعملية التفاهم بين الدولتين الشقيقتين والجارتين، سوريا ولبنان، وهما أمران أساسيان لعودة الهدوء والاستقرار وتراجع التوتر والإضطراب في هذا الجزء العزيز من الوطن العربي.

ولا شك أن المبادرة العربية سوف تستمر في بذل جهودها على هذين المسارين الرئيسيين، كما سوف نتحرك نحو وضع المبادرة موضع التنفيذ الكامل، وسوف أعمل في الأسابيع القادمة على التوصل إلي ذلك.

وفى صدد المسألة السودانية، لم تتوان الجامعة العربية عن العمل الفعال والسريع حماية للسودان بكافة مقوماته، من سلام بين شماله وجنوبه، إلى استقرار في شرقه إلى حل عاجل وسريع للوضع في دارفور، ودون الدخول في تفاصيل أثق في أننا سوف نعود إليها حين تناقشون هذه المسألة - أود تأكيد أن الخط السياسي الذي سارت عليه الجامعة العربية، هو مواجهة ووأد المحاولات الكثيرة التي جرت ولا تزال لدق أسفين بين العرب والأفارقة في إطار علاج مسألة دارفور بل وفي غيرها من الأطر المتعلقة بالمسألة السودانية وكذلك فيما يتعلق بدول الجوار السوداني وكلها دول شقيقة، هذا الموقف العربي الإفريقي الموحد هو ما قررناه وفعلناه منذ اندلاع الشرارة الأولى للصراع هناك وظهور التيار السلبي. إن الخط العربي إزاء دارفور هو هو الخط الأفريقي ... لا فرق.. وفى هذا أود أن اشكر أخي الرئيس عمر كوناى لموقفه الداعم والمساند لهذا الخط السياسي المهم، كما اذكر بالتقدير الرئيس أوبا سانجو رئيس نيجيريا السابق الذي ساعد أياً مساعدة في هزيمة تيار الخبث الذي كاد يوقع بين الشقيقين العربي والأفريقي. إن أفريقيا والعالم العربي يعيشان في فضاء واحد كما ذكر القائد معمر القذافي وسوف يبقى الأمر هكذا.

وكذلك في المسألة الصومالية، نبارك وندعم جهود المصالحة الوطنية التي لا تستثنى ولا تستبعد، وسوف نسهم في تنمية الصومال ليقوم دولة فتية ديمقراطية وعصرية.

هذا وقد توجهت السياسة العربية إلى دعم استقرار ووحدة جزر القمر، وتنميتها، وكلها مسؤولية عربية أفريقية، وقد دعمنا تحرك الاتحاد الأفريقي لهزيمة الانفصاليين وتحقيق سيادة الدولة على مختلف جزرها.

وأخيراً وليس آخراً، جزر الإمارات العربية المتحدة طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى وندعو إلى تفاوض فوري في شأنها أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية بما يحقق حلاً سلمياً يعيد الأمور إلى نصابها والحقوق إلى أصحابها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي، يهمني أن أؤكد أن الجامعة العربية تعمل الآن بكفاءة أكثر وضوحاً، رغم التضيق على ميزانيتها فاجتماعات وزراء الخارجية، واجتماعات المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، واجتماعات المجالس الوزارية واللجان النوعية والخبراء، أصبحت أسرع انعقاداً وأكثر حضوراً وبوتيرة تعكس الجدية والخبرة والاهتمام بالتوصل إلى مواقف عربية متناسقة وتحقيق مصالح مشتركة وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الكبرى سواء تعلقت بموضوع التنمية والخدمات أو إعادة البناء أو التعامل مع المشاكل السياسية ومشاكل الأمن الإقليمي، أو العلاقة بين العالم العربي والتجمعات الاقتصادية الكبرى، فالآن يجري التفاوض لعقد الدورة الثانية للقمة العربية-الأفريقية، ويجري الإعداد لعقد القمة العربية الأمريكية الجنوبية الثانية في قطر، وانهقد منذ شهر اجتماع وزاري عربي أوروبي تمهيداً لقمة عربية أوروبية، كما نستعد لعقد دورة جديدة للمنتدى العربي الصيني في البحرين، والإعداد للمنتدى العربي التركي، وتجري المباحثات لإقامة منتدى للعلاقات مع اليابان ومع الهند، ثم إلى عقد مؤتمرات بالمشاركة مع المغتربين العرب في مختلف أنحاء العالم بلا استثناء، بالإضافة إلى التعاون مع المؤتمر الإسلامي، وهو حيوي بصفة خاصة في هذه المرحلة. إن الجامعة العربية تستطيع أن تفعل الكثير، وقد نفضت عن كاهلها ما اتهمت به من عدم القدرة على الاضطلاع بدورها ومواكبة عصرها، ولكن ما تحتاجه هو توفير مزيد من الإمكانيات مما يمكنها من أداء دور في غاية النشاط يضارع كبرى المنظمات الدولية بما يعود بالنفع الأكيد على مختلف الدول والمجتمعات العربية.

ختاماً، دعوني أقول: لقد انعقدت هذه القمة لأنها كان لابد أن تنعقد، إن انعقاد القمة السنوية التزام لا رجوع عنه ولا اهتزاز فيه مهما كانت الظروف.

بل دعوني أذكر بما سبق أن اقترحه الرئيس حسنى مبارك في تونس من أن الأمور في العالم العربي وفي الشرق الأوسط على اتساعه أصبحت تستدعي قمتين في العام وليس قمة واحدة.

إن اجتماعنا اليوم في دمشق يتطلب الصراحة في الطرح، وخلق الفرص للتفاهم، وتحمل المسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتق الجميع... تحملها سوياً، وخاصة في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ المنطقة وربما تاريخ العرب ومستقبلهم. لقد أصبح تجاوز الخلافات العربية أمراً حيوياً حتى لا يفصل في مبدأ أن نكون أو لا نكون ... بألا نكون.

أتمنى لهذا المؤتمر التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله.

ق/20(03/08)-08- نث(0210)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين
في القمة (د.ع 20)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (20) مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- السفير عمر الرفاعي المندوب الدائم - المملكة الأردنية الهاشمية
- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء - مملكة البحرين
- سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية
- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- معالي السيد محمود علي يوسف ... وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي - جمهورية جيبوتي
- السفير احمد بن عبد العزيز قطان المندوب الدائم - المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان
- فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
- السفير عبد الله حسن محمود المندوب الدائم - جمهورية الصومال
- معالي الدكتور عادل عبد المهدي نائب الرئيس - جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء - سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
- رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر
- فخامة الرئيس احمد عبد الله محمد سامبي رئيس جمهورية القمر المتحدة
- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت
- الأخ القائد معمر القذافي ... قائد ثورة الفاتح العظيم - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- معالي الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية - جمهورية مصر العربية
- صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد المملكة المغربية
- فخامة الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- السيد عبد ربه منصور هادي فضلي نائب الرئيس - الجمهورية اليمنية